

Distr.: General
13 November 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثانية والخمسون

١١-٢١ شباط/فبراير ٢٠١٤

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية
الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين
للجمعية العامة: الموضوع ذو الأولوية: التشجيع
على تمكين الأفراد في سياق القضاء على الفقر
والإدماج الاجتماعي وتحقيق العمالة الكاملة
وتوفير فرص العمل اللائق للجميع

بيان مقدم من الرابطة الدولية لراهبات دخول العذراء المباركة، وهي منظمة
غير حكومية لها مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقي الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

121213 121213 13-56381 (A)



البيان

نحن، أعضاء الرابطة الدولية لراهبات دخول العذراء المباركة، نعمل يومياً مع أكثر الناس ضعفاً ممن يعيشون في فقر في ٢٢ بلداً. ونسعى إلى اتخاذهم شركاء على درب توفير الحياة الكريمة للجميع وندعم الجهود التي يبذلونها للخروج من وهدة الفقر والحصول على عمل لائق والعيش في مجتمع يتسع للجميع.

القوة الداخلية والقوة المشتركة والقوة المنفذة

نحن نتفق مع المقررة الخاصة المعنية بالفقر المدقع وحقوق الإنسان على أن "الافتقار إلى القوة سمة عامة وأساسية من سمات الفقر. فالفقر ليس مجرد افتقار للدخل، بل إنه يندرج في حلقة مفرغة من العجز والوصم والتمييز والاستبعاد والحرمان المادي، وهي جميعها سمات يعزّز بعضها بعضاً" (انظر [A/HRC/23/36](#)، الفقرة ١٢).

وفي أعقاب حوار أجريناه مع شركائنا بشأن الموضوع ذي الأولوية للدورة الثانية والخمسين للجنة التنمية الاجتماعية، نقدم هنا عرضاً لبعض الممارسات السليمة المتعددة الرامية إلى تمكين الناس، كما نفّذها هؤلاء الشركاء ووصفوها.

خطة الري للحيازات الصغيرة في منطقة نانغوبو، مقاطعة كالومو، زامبيا

أنشئ سد نانغوبو، وهو مصدر المياه الوحيد في المنطقة، لكي تستفيد منه ١٨ قرية وفي محاولة لتخفيف حدة مشكلة نقص المياه. وجرى أيضاً تكوين أرصدة سميكية في مياه السد لتكملة ما يحتاجه المجتمع المحلي من بروتين. والجمع بين استزراع الأسماك وزراعة المحاصيل وتربية الحيوانات يحقق أقصى الاستفادة من استخدام الموارد ويتيح تمكين الأسر المعيشية الريفية اقتصادياً، مما يعزز الأمن الغذائي للأسر المعيشية ويحسن التغذية. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية للخطة في تشجيع الاعتماد على النفس والاضطلاع بمشاريع الإدارة على مستوى المجتمع المحلي. ويوجد ٧٢ مزارعاً يروون أراضيهم في مساحة ١٢ هكتاراً مشمولة بالخطة، كما تجري زراعة محاصيل مختلفة للاستهلاك أو البيع. وقد ساهم السد وخطة الري في زيادة الناتج الزراعي ودعم سبل العيش للمجتمع المحلي وتحسين الأمن الغذائي والتغذية في الأسرة ودخل الأسرة المعيشية، مما أدى إلى زيادة قدرة الأسر على إرسال أبنائها إلى المدارس.

خطة "كلان كريدو" للتمويل الاجتماعي، أيرلندا

تقدم خطة التمويل الاجتماعي الموارد إلى المجتمعات المحلية والمشاريع التي تمولها المنافذ التقليدية، وتضمن تخفض جميع الاستثمارات عن ربح اجتماعي أو فائدة اجتماعية. والمستفيدون من التمويل يخضعون جميعاً لتقييم يتناول أولاً قدرتهم على تقديم فوائد حقيقية إما إلى الناس أو إلى المجتمع المحلي الذي يقدمون الخدمات إليه، ثم قدرتهم على سداد القروض. ويجب أن تتحقق فائدة اجتماعية ملموسة بالنسبة لأي مجتمع محلي يتخذه المشروع مقراً له؛ وقد يتمثل ذلك في تقديم خدمات محسنة لرعاية الأطفال، أو إيجاد فرص عمل في المناطق المحرومة، أو توفير وسائل النقل للأشخاص ذوي الإعاقة.

تحسين حيازة الأراضي وتقديم التدريب على الخدمات القانونية المساعدة من أجل تمكين المجتمع المحلي، كيلوسانغ ماغبوبوكيد، الفلبين

يساعد المشروع المجتمع المحلي على مواصلة كفاحه من أجل حيازة الأرض ويهدف إلى تنمية المهارات بالنسبة لبعض الأشخاص كناشطين مجتمعيين وآخرين كمساعدين قانونيين في منظماتهم. يتطلب ذلك أن تقوم مكاتب التدريب المستمر على الخدمات القانونية المساعدة بتدريب الناس كقادة محليين قادرين على تقديم الخدمات والتدريب إلى أبناء مجتمعاتهم المحلية وإلى المجتمعات المحلية المجاورة من أجل تعبئة القائمين على الأنشطة المختلفة التي من شأنها أن تكمل على نحو مباشر أو غير مباشر الجهود التي يبذلونها لاستعادة أراضيهم. والمشروع يشمل أيضاً أنشطة الدعوة والأنشطة الإعلامية وتكوين التحالفات وإقامة الشبكات.

برنامج كليمنتي الدراسي في العلوم الإنسانية، كامبلتون، نيو ساوث ويلز، أستراليا

هذا البرنامج هو برنامج مبتكر للتعليم الجامعي يهدف إلى كسر حلقة الفقر وعدم المساواة والظلم الاجتماعي بالنسبة للأشخاص الذين يعانون من أوجه حرمان متعددة ومن العزلة الاجتماعية. وينظر إلى دراسة العلوم الإنسانية كوسيلة تتيح للطلاب البالغين الذين يشتركون في البرنامج فرصاً لتأمل العالم الذي يعيشون فيه والخيارات الحياتية التي يعتمدونها في المستقبل. وتشجع هذه الدراسة البالغين الذين يشعرون بالسخط ويعانون من التهميش على المشاركة من جديد على نطاق واسع في المجتمع من خلال تمكينهم لكي يتنبهوا إلى مواطن قوتهم وقدراتهم بغية تحقيق أهدافهم الفردية. وتوفر هذه الدراسة بيئة تعلم تستند إلى المجتمع المحلي وتدعم البيئة الشخصية والاجتماعية والتعليمية لكل طالب.

وهذه الممارسات السليمة تعكس نموذج أنواع القوة الثلاثة (القوة الداخلية، والقوة المشتركة، والقوة المنفذة) الذي أشار إليه دانكان غرين في ورقة المعلومات الأساسية التي أعدها لاجتماع فريق الخبراء المعني بالسياسات والاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز تمكين الأشخاص في سياق القضاء على الفقر والإدماج الاجتماعي وتحقيق العمالة الكاملة وفرص العمل اللائق للجميع الذي عُقد في نيويورك يومي ١٠ و ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وحملت عنوان "دور الدولة في تمكين الفقراء والجماعات المستبعدة والأفراد المستبعدين" (انظر www.un.org/esa/socdev/egms/docs/2013/EmpowermentPolicies/Background%20Paper.pdf). ويشير السيد غرين أيضاً إلى أنه "من الأفضل أن يُنظر إلى القوة على أنها علاقة غير مرئية تربط بين الأفراد والأطراف الفاعلة، سمتها التغير والتداول المستمران" ويضيف أن "تمكين الجماعات المستبعدة والأفراد المستبعدين ينطوي على إعادة تشكيل لعلاقات القوة تلك".

غير أن شركاءنا أشاروا كذلك إلى عدد من التحديات ترد فيما يلي:

(أ) الأشخاص المتضررون بشكل مباشر لديهم أيضاً الرغبة الشديدة والالتزام الضروريان لتحقيق نتائج فعّالة. ولكنهم لا يحصلون في كثير من الأحيان على دعم ممن لديهم الموارد والسلطة اللازمة لتسهيل مهمتهم وجعلها أكثر فعالية؛

(ب) العمل المنعزل لا يحقق نجاحاً. ولا توجد استراتيجيات فعّالة لزيادة التعاون فيما بين الوكالات المحلية والإدارات الحكومية والمؤسسات الخيرية، وكيانات أخرى. وإقامة الشبكات التي تجمع بين كافة الجهات المهتمة بالجماعات المحلية يمكن أن يؤدي إلى تغيير حقيقي؛

(ج) عند خفض الإنفاق الحكومي في أوقات الكساد، يجب ألا تُستهدف فقط الوكالات التي تعنى بالمستضعفين في المجتمع بوصف ذلك أولوية من أولويات خفض الإنفاق. فهناك مغالاة في الانشغال بتنمية اقتصاد البلد على حساب إيجاد مجتمع يتسم بالعدالة والإنصاف؛

(د) البرامج القائمة تصبح بلا فائدة، إذا عجز الناس عن الاستفادة منها بسبب عدم توفر وسائل النقل أو رعاية الأطفال مثلاً. والتخلص من البيروقراطية والإجراءات الروتينية غير الضرورية سوف يجعل الحصول على الخدمات أمراً ممكناً؛

(هـ) استخدام برامج قصيرة الأجل أو اعتماد "الفكر التجريبي" في تقديم الخدمات، بسبب خوف الممولين من أن يعجزوا عن إدامة الدعم، يتعارض مع تحقيق أهداف طويلة الأجل؛

(و) في كثير من الأحيان يبخس الأشخاص الذين يستفيدون من الخدمات الاجتماعية حق أنفسهم وتنخفض ثقتهم بالذات بسبب اعتمادهم على الغير بصورة متواصلة واستمرار عدم الاعتراف بهم ورفضهم؛

(ز) تقدم "هبات" الرعاية الاجتماعية إلى البالغين الأصحاء بدنياً دون وجود هيكل حكومي محلي يسمح لمن يتلقون تلك الهبات بتقديم خدمة في مقابلها إلى المجتمع، يمكن أن يفضي إلى إدامة شعور هؤلاء بأنهم "حالات خيرية" مما يضر بإحساسهم بكرامتهم الشخصية وقيمتهم.

وفيما يلي توصياتنا المستمدة من خبرات أعضائنا:

(أ) صوغ السياسات العامة في إطار يؤخذ فيه بمنظور حقوق الإنسان - هناك حاجة إلى أن تكون حقوق الإنسان محور عملية صوغ كل السياسات العامة. وسيكون للتوصية رقم ٢٠٢ المتعلقة بالحدود الدنيا للحماية الاجتماعية على الصعيد الوطني التي أصدرتها منظمة العمل الدولية أعظم الأثر عند تنفيذها، باعتبارها نهجاً مستنداً إلى الحقوق يعتمد للتشجيع على تمكين الأفراد في سياق القضاء على الفقر والإدماج الاجتماعي وتحقيق العمالة الكاملة وفرص العمل اللائق للجميع؛

(ب) ضمان الاتساق مع الصكوك الدولية - يجب أن تكون السياسات العامة التي ستعتمد في الدورة الحالية مستندة إلى المبادئ التوجيهية المتعلقة بالفقر المدقع وحقوق الإنسان التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان في قراره ١١/٢١؛

(ج) النظر في الإجراء أو البرنامج من جميع الجوانب ذات الصلة بالمستخدم، وخاصة المسائل التكميلية - في كثير من الأحيان تفضي السياسات العامة إلى تقديم برامج تغفل المسائل التكميلية المتعلقة بالنقل ورعاية الأطفال واللوازم وغير ذلك، مما يعني أن الاستفادة منها تكون أقل، ويعتبر ذلك عائقاً كبيراً بالنسبة للبرامج التي تهدف إلى تمكين المرأة؛

(د) الانطلاق من منظور المستخدم - يجب إشراك المستخدمين من البداية في كل مبادرة تهدف إلى إحداث تغيير حقيقي، إذ أن السياسات العامة التي توضع بتوجيه من المستخدم تكون أكثر فعالية وكفاءة؛

(هـ) إدراج التعليم وتنمية المهارات لتسهيل الاستفادة من الفرص المتاحة - يجب أيضاً أن تكون أي سياسة عامة تهدف إلى تمكين الناس متضمنة تنمية المهارات الشخصية والمجتمعية بحيث يكون في مقدور الأشخاص المعنيين الاستفادة بأكبر قدر ممكن من

الفرص والموارد المتاحة. ويجب أن تكون تنمية المهارات متناسبة مع احتياجات الشخص أو المجتمع المحلي؛

(و) ضمان أن يؤدي التمويل أو الاستثمار إلى تحقيق فوائد اجتماعية - لكي يكون للاستثمار والتمويل فائدة حقيقية، يجب أن يكونا موضعاً للرصد والتقييم في ضوء الفائدة الاجتماعية المحققة؛

(ز) اعتماد مفهوم الفوائد المتعددة المنبثقة من إجراء واحد - التنسيق والاتساق والتعاون فيما بين الوكالات والإدارات لاعتماد إجراء رئيسي يكون منبرا لتحقيق فوائد في مجالات احتياج متعددة في المجتمع المحلي أمر مستحسن؛

(ح) ضمان المساواة في المعاملة للجميع دون تمييز - من الضروري الترويج لإحداث تغيير في العقلية التي يسلم أصحابها بأن النظام ذا المستويين نظام مقبول. فالاستراتيجيات والسياسات العامة التي يتفق عليها خلف أبواب مغلقة دون التشاور مع المستخدم أو إشراكه في العملية كثيراً ما تكون أقل فعالية وتؤدي إلى إهدار موارد قيمة.

ملاحظة: أيدت البيان المنظمات غير الحكومية التالية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس: جمعية سانت فنسنت دي بول لبنات المحبة، وجماعة السيدة العذراء والراعي الصالح للأعمال الخيرية، ورابطة أبرشيات سانت جوزيف، ومؤتمر القيادة الدومينيكية، والاتحاد الدولي المعني بالشيخوخة، والاتحاد الدولي للمشتغلات بالمهن القانونية، واتحاد المحاميات الدولي، ورابطة آلام المسيح الدولية، والحركة الكاثوليكية الدولية للسلام (باكس كريستي)، ومنظمة القلب المقدس الدينية لمريم، ومؤسسة الإرساليات الساليزية، وراهبات ماريكنول للقديس دومينيك، ومنظمة يونانيميا الدولية، ومنظمة فيفات الدولية.